القصة الخامسة

ويقول مؤلف كتاب السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥م: دراسة العلاقات الدولية، ص (٣٥٧) عن قصة اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية، ما نصه:

"تدين السعودية بقسم من ثروتها لتصميم أحد المغامرين النيوزيلندين، المايجور فرانك هولمز، الذي نجح، منتهزاً فرصة الأزمة المالية الحادة التي كان يعاني منها عبدالعزيز وعدم اكتراث شركتين بريطانيتين كبيريتين (التي. بي. سي الأنفلو - برسيان) في تلك الفترة في نيل امتياز قدره (٥٧٦٠٠) كلم مربع في المناطق الشرقية من المملكة في أيار - مايو عام ١٩٢٣ لحساب الايستيون اندجنرال سنديكيت:

(Eastern and General Syndicate).

ولكن الشركة لم تبذل جهوداً كبيرة في أعمال التنقيب، كما لم تكن مواظبة على دفع الإيجار البالغ (٢٠٠٠) جنيه إسترليني سنويًا. وقد أدى تردد الملك (عبد العزيز) في فتح أبواب البلاد للمصالح الأجنبية، وأخفق الايسترن اندجنرال سند يكيت في إثارة اهتمام الشركات الكبرى، إلى

تأخير أعمال التنقيب لأكثر من عشر سنوات، ولم يتم التوقيع على اتفاق بين وزير المال السعودي (عبد الله السليمان) ولويد هاملتون العامل لحساب "استاندارد أويل أوف كاليفورنيا" إلا في (٢٩) أيار - مايو عام (١٩٣٣م) وعلى إثر تطورات دراماتيكية يطيب لبعض المؤلفين ذكرها.

في (٧) تموز - يوليو (١٩٣٣م) وقع الملك[١] المرسوم رقم (١١٣٥) مانحًا الامتياز للشركة. وتم نشر المرسوم في الجريدة الرسمية (أم القرى) بعد ذلك بثلاثة أيام[٢].

وفي (١٤) من الشهر نفسه تم نشر نص بنود الاتفاق.

ويضيف المؤلف: وتحدث، فيما بعد، تطورات مهمة[٣] في سير عمل الشركة صاحبة الامتياز وفي بنيتها.

ففي (٥) آذار - مارس (١٩٣٨م) يتم اكتشاف كميات كبيرة من النفط.

وفي (٣١) أيار - مايو (١٩٣٩) توقع الشركة بعد أن تأكدت من الأرباح التي درتها الصفقة عليها مع الحكومة السعودية على اتفاق إضافي يوسع مساحة الامتياز فيصبح (٥٧٦٠٠٠) كلم مربع ويطيل مدة استثماره.

وفي أول تموز - يوليو (١٩٣٦م) وقعت استاندارد أويل أوف كاليفورنيا (SOCAL) التي كانت تبحث عن أسواق لتصريف النفط الذي تستخرجه،

(١) المقصود الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود.

(٢) أي في ١٠ يوليو تموز ١٩٣٣م.

(٣) في الأصل: هامة.

اتفاقية تعاون مع شركة (Texas Company) التي كانت تبحث بدورها عن مصادر للنفط خارج الولايات المتحدة بهدف تلبية حاجة شبكة توزيعها الكبيرة.

وسرعان ما عدل هذا الاتفاق في (كانون الأول - ديسمبر ١٩٣٦م) ليجعل من (Texas Company) شريكة في ملكية الامتياز.

وحاولت حكومة واشنطن أن تمتلك الامتياز بكامله.

ثم حاولت أن تنال حصة فيه ولكن دون أن تنجح في مساعيها وبقي الامتياز بين أيدي الشركات الخاصة.

في (٣١/ ١/ ١٩٤٤م) غيرت الشركة المالكة اسمها، وأصبح أرامكو. (Arabian Am CO)

وفتحت الأرامكو أبواب المفاوضات مع شركات نفط كبرى بهدف قيام تعاون فيما بينها تستلزمه مخزونات النفط المكتشف الضخمة.

هكذا إذن أصبحت (الأرامكو في) (٢) كانون الأول - ديسمبر عام ١٩٤٨م مالكة لأربع شركات أميركية كبرى: (SOCAL ٣٠٪) و (Exxon ٣٠٪) و(TEXACO ٣٠٪) و (MOBIL ١٠٪) ولن يتغير هذا الوضع حتى عام (١٩٧٢م)..."